

## المحاضرة الثانية عشر

### الآثار الاقتصادية للقروض العامة

#### أولا آثار القروض الخارجية

يؤدي الاقتراض من الخارج إلى زيادة حجم الموارد الحقيقية للبلد المقترض خاصة من النقد الأجنبي .

وتتوقف فاعلية القروض الأجنبية من حيث أثارها النافعة للاقتصاد القومي على اتجاهات استخدام الأموال المقترضة.

#### إذا كانت لأغراض استهلاكية

أي يستخدم القرض الخارجي في تمويل استيراد السلع الاستهلاكية لتوفير ضرورات المعيشة أو لمقاومة ارتفاع الأسعار في هذه الحالة لا يعكس القرض الجديد إضافة إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد .

#### إذا كانت لأغراض استثمارية

أما توجيه الأموال المقترضة لاستيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الاستثمارية والموارد الوسيطة فيساعد على التكوين الرأسمالي وينمي القدرة الإنتاجية للمجتمع وزيادة فرص العمالة والنهوض بالدخل القومي .

#### ثانيا آثار القروض الداخلية:

#### ١- آثار القروض الحقيقية من القطاع الخاص

القرض الحقيقي هو ما يستمد من الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية دون أن يترتب عليه توسع في الائتمان المصرفي أو خفض لنسبة الاحتياطي وفي هذه الحالة يؤتى القرض أثره التحويلي للموارد من تلك المتاحة للاستثمار الخاص نحو الاستثمار العام ويعتبر القرض الحقيقي أداة طيبة للحد من الاتجاهات التضخمية.

ومدى نفع القرض العام الحقيقي يترتب على الحالة العامة للنشاط الاقتصادي ومرحلة الدورة الاقتصادية فإذا كانت هناك حالة كساد يسودها انخفاض الطلب الفعلي مع وفرة رؤوس الأموال العاطلة فإن للقرض العام نتيجة طيبة وهي زيادة الطلب الفعال.

Lectures on public finance

Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif

Anbar University

College of Law and Political Science

[ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq](mailto:ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq)

محاضرات في المالية العامة

م.م. زياد مطلب مخلف

جامعة الانبار

كلية القانون والعلوم السياسية

أما إذا كان السائد هو حالة رخاء وتوسع يكون للقرض العام أثره الضار إذ يترتب عليه مزيد من الطلب الفعلي و حدوث تضخم خاصة عندما يكون استخدام الموارد المتاحة قد وصل إلى مرحلة التشغيل الشامل.

## ٢- آثار القروض السورية من الجهاز المصرفي:

القرض السوري هو ما تحصل عليه الحكومة من البنك المركزي أو البنوك التجارية عن طريق خفض نسبة الاحتياطي وزيادة حجم الائتمان المصرفي .  
ويختلف أثر القرض العام السوري بحسب الحالة السائدة للنشاط الاقتصادي ودرجة التطور الاقتصادي للبلد.

ففي البلاد المتقدمة حيث الأجهزة الإنتاجية المرنة ذات الكفاءة العالية تساعد القروض السورية العامة على زيادة التمويل الحكومي والقائم على زيادة الإنفاق العام و بالتالي التوسع في الطلب الكلي الفعلي .

أما البلاد النامية التي لا تتوافر لأجهزتها الإنتاجية الكفاءة والمرونة الكافية فان التوسع في القروض السورية القائمة على التوسع النقدي يعكس من البداية آثاره التضخمية على الأسعار .